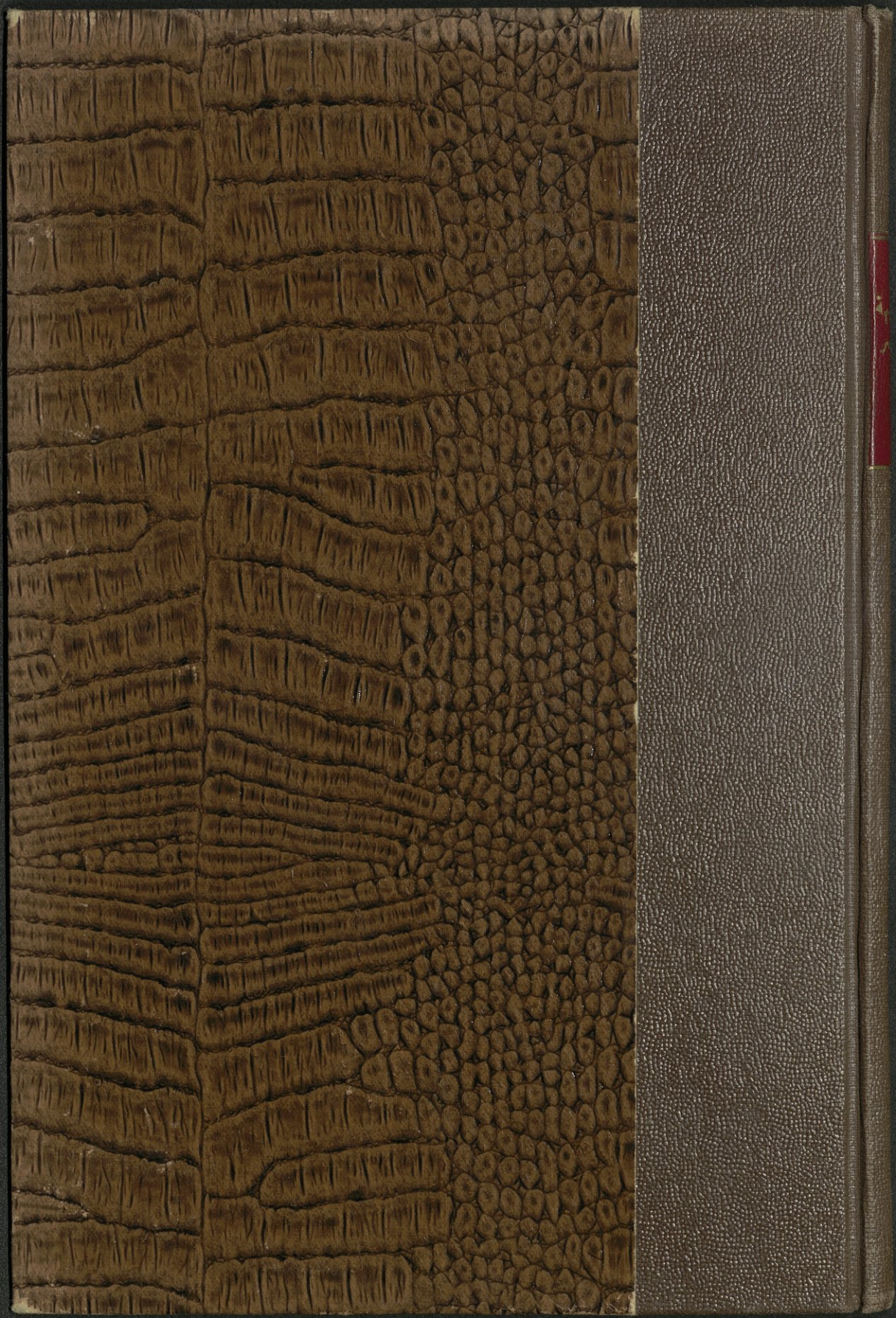
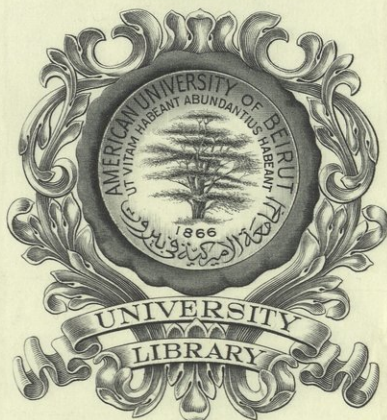
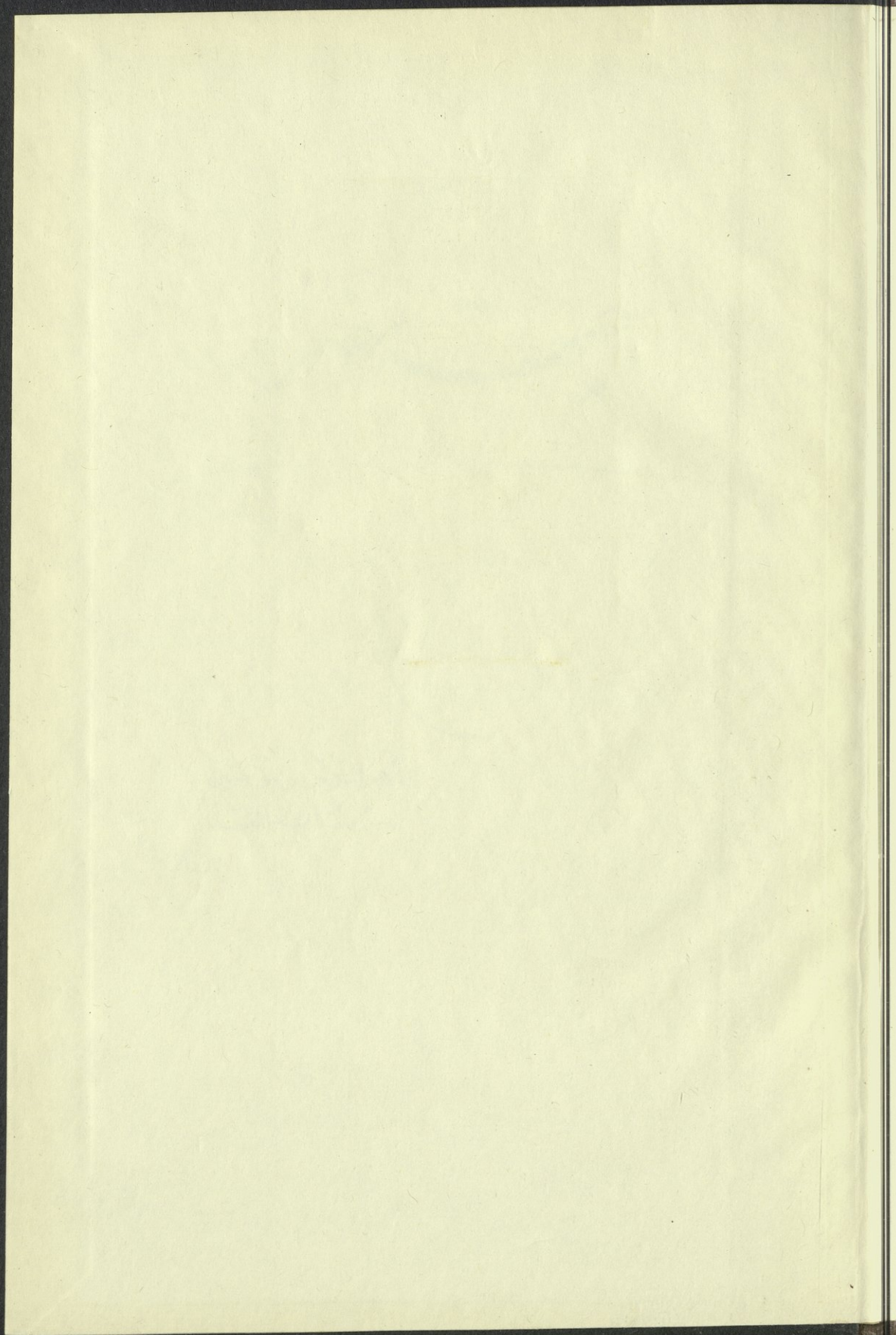
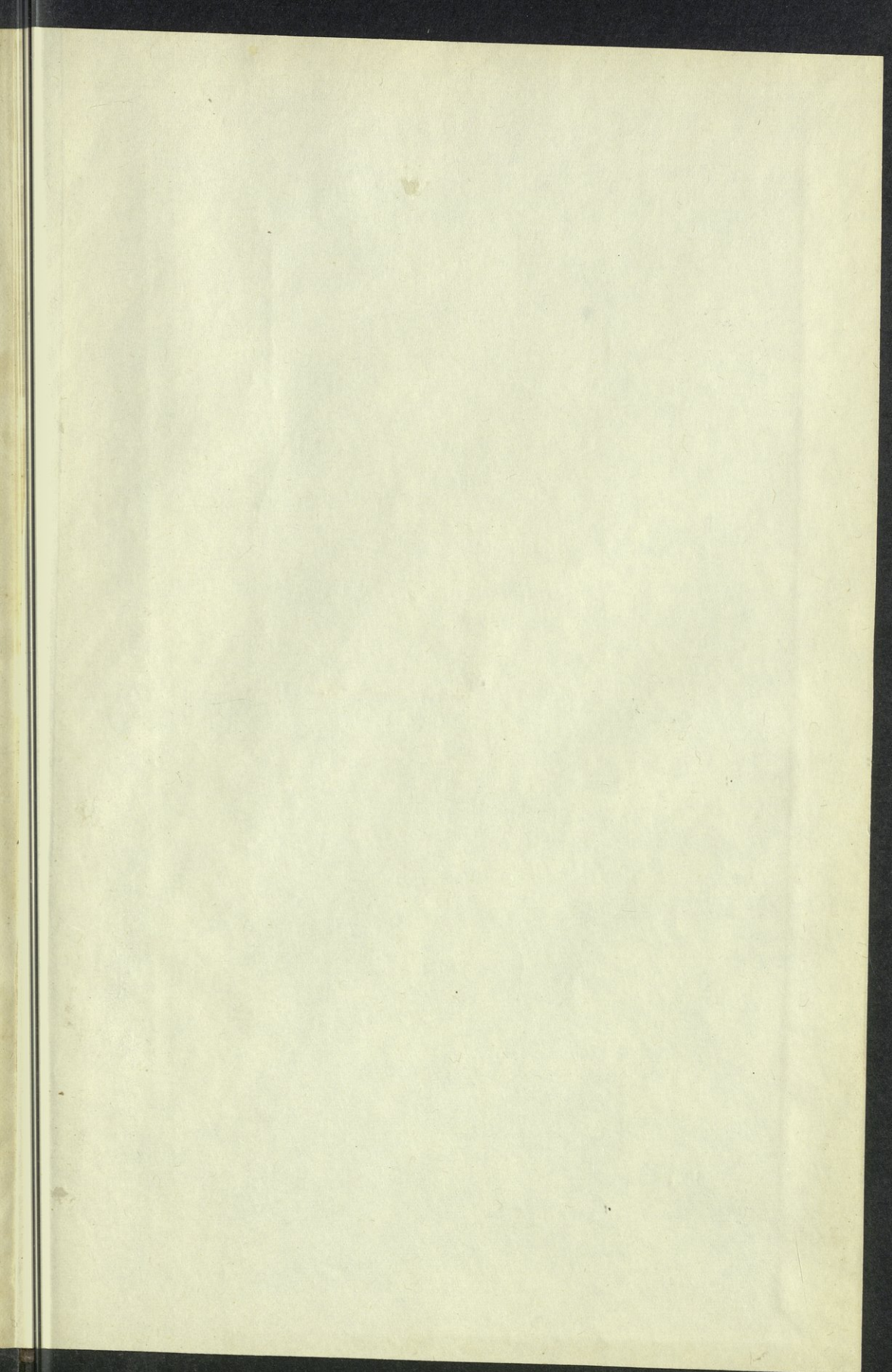




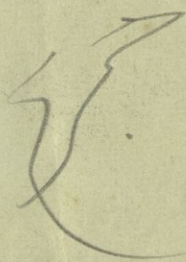
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



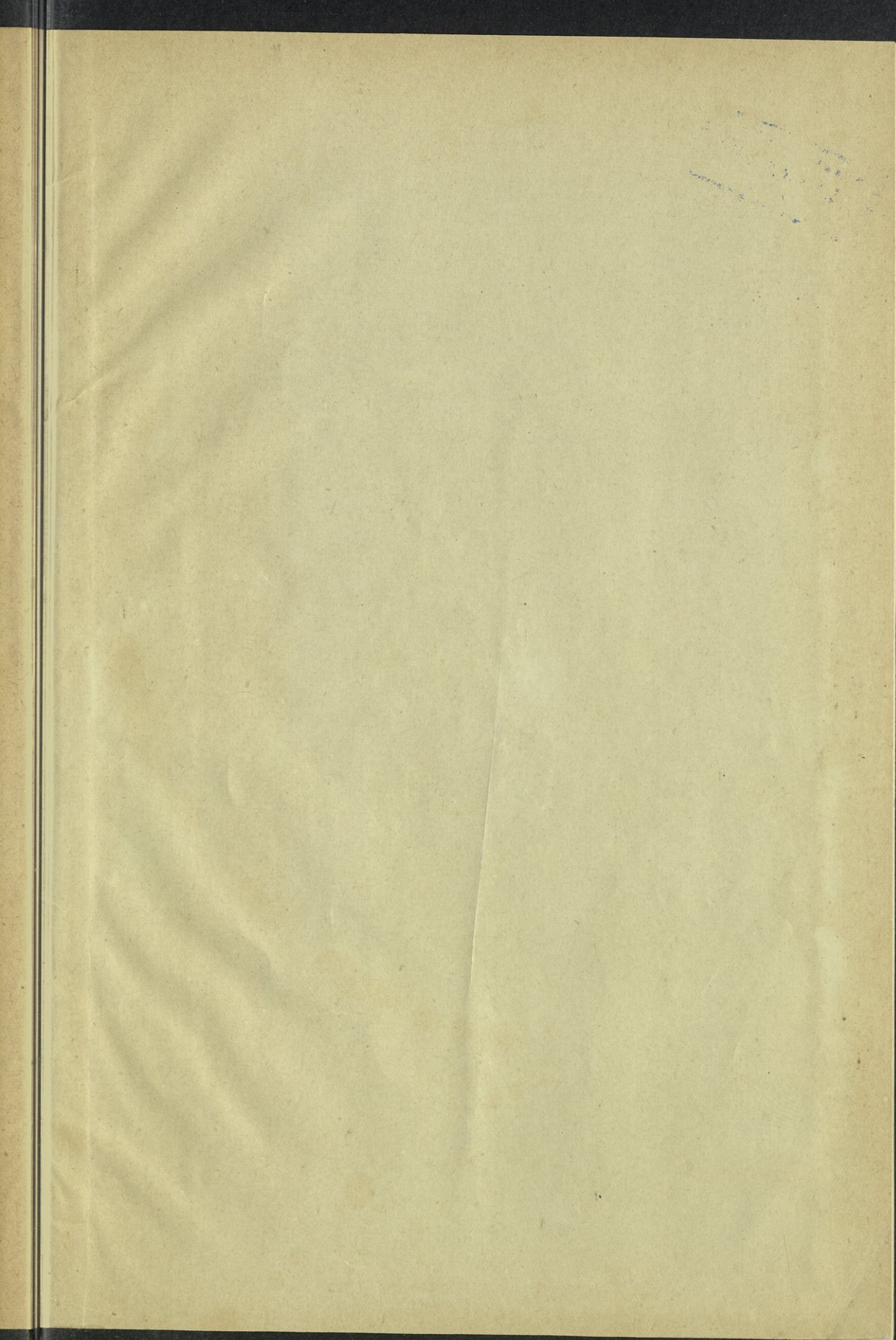




جَهْتِ مَضَر



آلامُ المَلَايِينِ مِنَ المَوَاطِنِ
تَرْسُمُ سِيَاسَةَ الغَدِ
على مَهْر





327.62
M 11 m A
C.1

مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية والداخلية
والسياسة الاجتماعية والاقتصادية

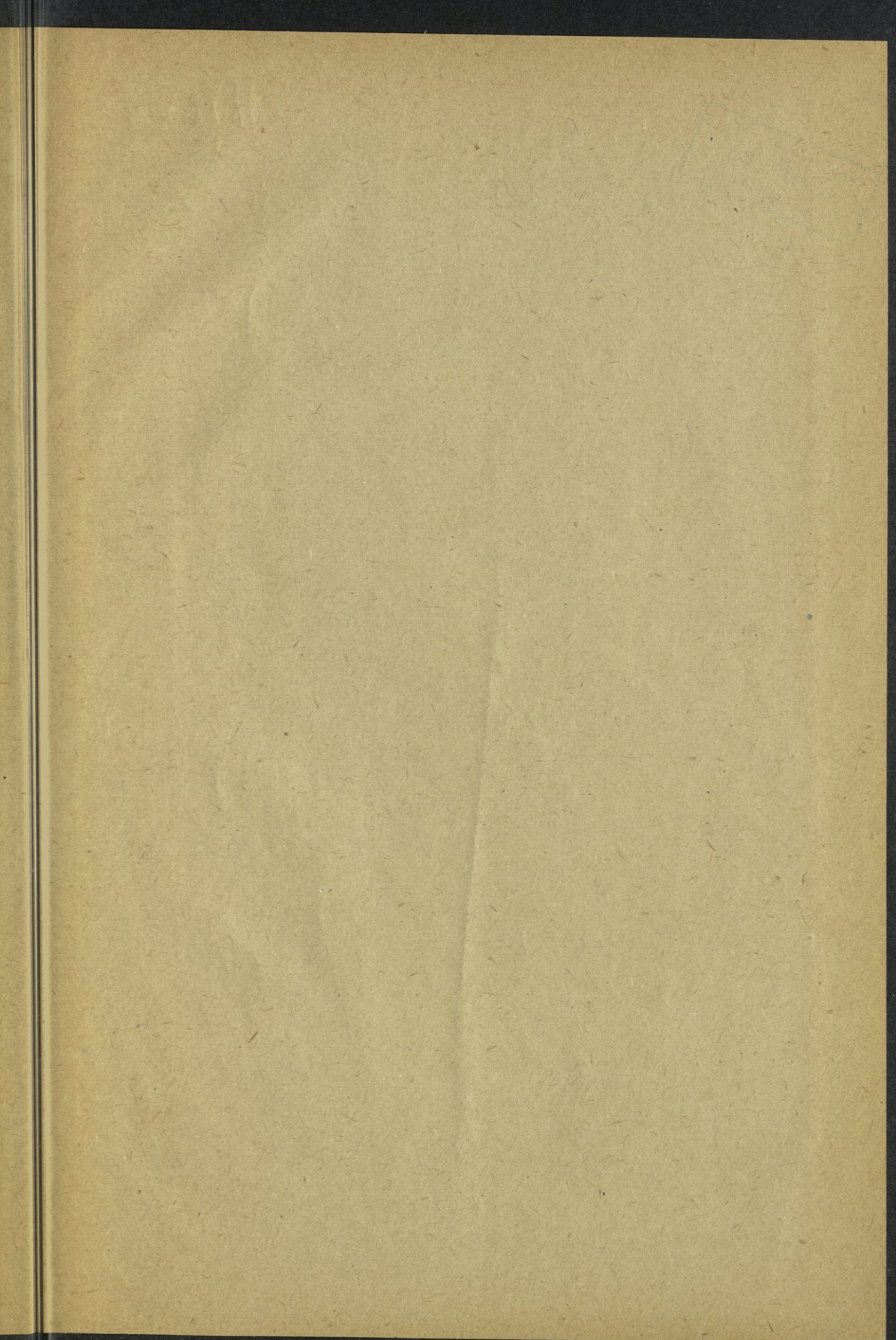
مشروع

برنامج لرسم سياسة قومية

نعرضه على الأمة المصرية الكريمة لتقول كلمتها فيه
وما يتم الإجماع عليه يلخص في ميثاق قومي

مطبعة مصر
شركة مساهمة مصرية

١٩٤٦



إلى الشعب المصرى الكريم

نحن نعيش فى عصر تاريخى مخوف بالأخطار مليء بالمفاجآت المتعاقبة .
عصر فيه قوى مدمرة طليقة فى كل مكان . وهذه الحالة العالمية القلقة تجعل الاعتصام
بالاتحاد والصبر أزم اليوم مما كان فى أى وقت مضى . وإذا كان المستقبل مجهولاً
فإن هناك أسراً واحداً محققاً فى حياتنا هو أننا لا نعرف الركود ولا الجمود — شمل
الاضطراب كل شىء فى العالم . والاستقرار لا يتم فى مصر بنفسه وإنما يتم بتوجيهنا
وعزيمتنا . والنهضة لا تتحقق بالمصادفات وإنما تجيء ثمرة عمل قوى متصل بينى
على رسم وتصميم وتخطيط ، بعد درس طويل ، وبعد تعبئة عامة ، وتعاون وثيق .
والنهضة الإصلاحية لا تقوم إلا على الصلابة فى الحق والنزاهة والإيمان .

ولن يحقق المواطنون المصريون لبلادهم مجداً خارجياً ومكانة عالمية إلا إذا حققوا
فيها مجداً داخلياً يرفع مستوى معيشة الطبقات العاملة المنتجة ، ويكفل سعادتها
وحرياتها . فإذا كانت الأمة تنهض بقيادة المستنيرين من أبنائها فإنها لا تسعد
إلا بسعادة سوادها الأعظم ، والإصلاحات الكبرى لا تقوم إلا على فهم شعبي وتأييد
من رأى عام قوى مستنير .

ولا ريب فى أن شيئاً من ذلك لن يتم على وضع صحيح دائم إلا باستقرار الوحدة
القومية . والوحدة لا تستقر إلا فى ظل ميثاق قومى ترضاه الأمة ويكفل الحريات .
ويجمع المبادئ الرئيسية فى العدالة السياسية والعدالة الاجتماعية .

وعلى الذين يحبون مصر أن يعملوا وأن يدعوا المستنيرين من جميع الآراء والمذاهب والألوان إلى الاشتراك في العمل معهم فأبناء مصر سواء في شرف خدمتها . إن مصر ينبغي أن تتحمل تبعاتها السياسية كاملة داخلية كانت أم خارجية — وسياسة الارتجال التي اقترنت بالتهديد والإرهاب والإغراء من جانب ، والخوف والخضوع والاستسلام من جانب آخر ، سياسة قصيرة النظر قصيرة الأجل انتهت دائماً بالفشل والخيبة والخسران .

إن رسم السياسة المصرية الجديدة وتخطيط أساليبها هو أعظم واجب على ساسة مصر في الظروف الحاضرة وأن ما يحتاجه هو التصميم على نبذ سياسة المساومة السرية والاعتماد على تأييد القوى الحية في البلاد ، ولا سبيل لإيقاد الشرف القومي والكرامة المصرية إلا بقيادة تكون من صميم قوى الحرية الحقبة والديمقراطية الصحيحة .

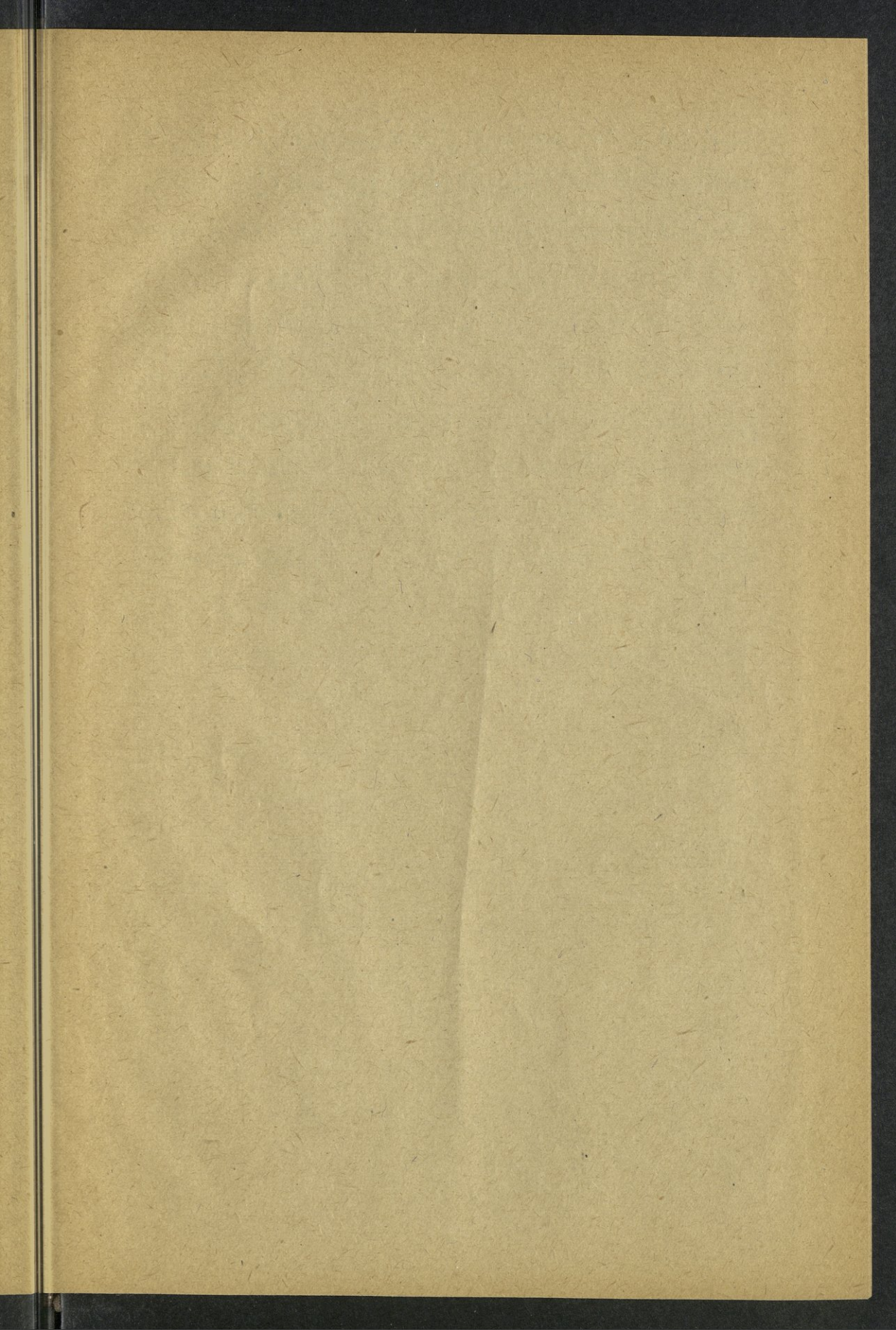
نحن نريد أن تبقى بلادنا الأرض التي تسودها الحرية المنظمة ويقوم فيها الحكم النيابي الصحيح يملأ قلوب أبنائها الإيمان بالاعتدال والثبات . بلاداً شعارها الاقتباس والابتكار والبناء ، لا الهدم والتدمير والتخريب .

نحن نؤمن بحرية مصر ونحب الحرية لغيرنا . نؤمن بكرامة مصر ونحب الكرامة لغيرنا . نؤمن بالعدل ونحب العدل لغيرنا . نريد ضمان العدالة الإدارية على أسس ديمقراطية واسعة النطاق في نظام غايته كرامة الفرد وحرية المساواة بين المواطنين جميعاً . نريد تنزيه الحياة النيابية والحزبية والعمل على أن يكون البرلمان صورة صحيحة لكافة طبقات الأمة وأن يمثل جميع عناصرها المنتجة . نريد سياسة مصرية موحدة يؤيدها المصريون جميعاً . سياسة لا تقوم على العنف ولا تعالج بالعنف . سياسة تعاون وسلام .

نحن في عصر هوت فيه ديمقراطيتنا رغم ما كسبناه من تجارب وما ذقناه من آلام . واليوم نجد يقظة عامة هي الأمل في إيقاد مصر وسعادة أبنائها . والواجب

الأول هو إعادة فن الحكم إلى سيرته الأولى من عدل وحرية بتشريع قويم يحميها من عبث العابثين وبتصميم كل فرد على أن يقوم بنصيبه في خدمة هذه المبادئ الرفيعة والتعاون على نشرها حتى يسود التفاهم والتسامح ويدعم القانون والنظام في كل مكان والاتحاد هو الأساس الأول لكل عمل وطني وهو كذلك القوة الأساسية في العالم، والاتحاد الصحيح قوة يكون فيه الحاكمون والمحكومون والزعماء والأنصار شركاء حقاً في الرأي والعمل في البذل والتضحية متضامنين في كل شيء وقت الخطر. وتحقيق السلام الداخلي جوهرى في حياتنا الوطنية فإذا استطاعت الجبهة أن تساعد الشعب المصرى في الوصول إلى الوحدة والاستقرار تكون رسالتها قد نجحت ولكن سواء أنجحت أم فشلت فإن السعى لتحقيق المبدأ الأساسى لفكرة الوحدة ولإيجاد وسائل تحقيقها وتأييدها ينبغى أن لا يتوقف لا في عهدنا ولا في عهد أبنائنا حتى تستقر الوحدة على أساس مكين .

« من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعلها وما ربك بظلام للعبيد » والله معنا .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مشروع إجمالى لبرنامج قومى

اصول هذا البرنامج هى الواردة فى بيان افتتاح الجبهة المرفق بعد . والموضوعات التى نعرضها اليوم هى مقترحات نظرحها على الشعب المصرى الكريم وعلى الصفوة من العلماء والمفكرين للمناقشة والمشاورة العامة . ونرحب بكل تعديل يحقق غاياتنا القومية . تمثلنا مصر فى الصورة المثالية التى يريدها كل مواطن صالح ، وبحثنا وسائل تحقيق هذه الصورة المأمولة لبلادنا .

وهذه طريقة الإصلاح التى تجمع إلى القصد فى النفقات سرعة الإنجاز .

السُّورَةُ الْخَارِجِيَّةُ :

مصر والسودان

١ — تحقيق وحدة مصر والسودان باعتبار وادى النيل وطناً مشتركاً على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات العامة لجميع سكانه وعلى أن يكون للسودان الحكم الذاتى طبقاً لمشئته أهله . فتتم بذلك الوحدة الوطنية الديمقراطية .
رفع كل القيود عن الاستقلال وتحقيق الجلاء . على أن توحد الوسائل والخطط كما وحدت الأهداف والغايات حتى تتوافر للسياسة الخارجية المصرية أسباب الوحدة والاستمرار مما يكفل للبلاد سياسة ثابتة مستقرة .

٢ — تدعيم الجامعة العربية بتمكين أواصر المودة والإخاء بين شعوبها والتضامن

معها في استكمال حقوقها الوطنية والدفاع عن حريتها وتحقيق التعاون بين دولها بخطط عملية شاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ودفاعياً في نطاق ميثاق الأمم المتحدة .
٣ — توثيق روابط الصداقة وتنمية العلاقات الودية ووسائل التعاون الحر مع الأمم المتحدة وفقاً للتطورات العالمية الجديدة .

٤ — تأييد السلام والأمن الدولي بالاشتراك مع الأمم المتحدة عامة ومع الدول العربية في الساحة الإقليمية خاصة — وبذل كل ما يستطاع من توطيد المبادئ وتحقيق الأهداف التي يرمى إليها ميثاق الأمم المتحدة بغية أن يزداد التعاون بين الدول في كل الميادين على أساس العدل والحرية . وبغية أن تتطور هيئة الأمم المتحدة في اتجاه المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الشعوب وذلك لخير الإنسانية .

الدفاع :

إن الأمة في حاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى إلى أن تدرك ضرورة التعاون بين سياستنا الخارجية وقوتنا الدفاعية لصون استقلالنا وسلامة أراضينا .
ليس الاعتداء من نوايانا . ولكننا نريد تنظيم الجيش على أساس ديمقراطى .
لإعداد وسائل الدفاع عن الوطن وتمكين البلاد من المساهمة في تأييد الأمن الإقليمى والسلام العالمى ويكون ذلك :

(١) بقرار الخدمة العسكرية الإجبارية في صورة جيش مرابط هو الحرس الوطنى .

(ب) وإنشاء جيش فى كامل العدة تحدده ضرورات الدفاع ومقدرة البلاد .

(ج) إنشاء قوة جوية وبحرية كافية لمواجهة تطور وسائل القتال الحديثة .

(د) إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة والعتاد .

على أن تقدم قواتنا الدفاعية مرتبط بتقدمنا الصناعى وزيادة مصادر ثروتنا الطبيعية ومتمضيات الاتجاهات الجديدة لتأييد الأمن الدولى وتحقيق السلام .

الشؤون الداخلية :

١ — إعادة بناء الدولة على أسس العدل والحق والحرية وذلك باحترام كرامة الفرد وكفالة حرية الرأي وتوطيد الحكم الديمقراطي الحر بتعاون حر بين السلطات جميعاً وبتعبئة عامة تشمل صفوة المفكرين من أبناء الأمة وغيرهم من المواطنين الصالحين أفراداً وجماعات وتنظيمها للعمل على تحقيق الأهداف القومية والاضطلاع بأعباء الإصلاحات الكبرى التي تقتضيها النهضة المصرية الجديدة .

٢ — العمل على استقرار الحكم الدستوري بإقرار مبدأ التعاون في جميع نواحيه وبإصلاح النظام الحزبي . وتحقيق التعاون بين الأحزاب حتى توجد في البلاد سياسة مستقرة موحدة في الشؤون القومية .

٣ — العمل على تكوين رأى عام قوى حر مستنير حول مبادئ قومية ترسم معالم الغد وذلك :

(أ) . بتقرير حرية نقل الأنباء الصحيحة ونشر الحقائق على الشعب .
كلما سمحت المصلحة العامة . وإشاعة روح الشورى في البلاد . والاعتماد على الحق والصراحة التامة والتشاور الحر . وإنشاء النوادي وبيوت الشعب . وتنظيم عقد اجتماعات عامة في أنحاء البلاد لمناقشة مسائلنا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدفاعية . حتى يدرك المواطن واجبه ويقوم بنصيبه في الإصلاح .

(ب) تحقيق التعاون الوثيق بين أولى الرأى تعاوناً لا يلحظ فيه إلا الصالح العام . والعدل العام . والحرية العامة . والكرامة العامة .

فإن الاعتماد المتزايد على العلم في الشؤون العامة يحملنا على إعادة النظر في نظمنا وخططنا وإشراك العلماء والفنيين في شؤون السياسة والاجتماع والاقتصاد التي ترتبت على التقدم في العلوم النظرية والتطبيقية . ومن الخير أن يدرك العلماء والفنيون مسؤولياتهم الجديدة . وأن الواجب عليهم تدريب الشعب على التفكير الجدى في حياتنا العامة .

حتى يدرك واجبه نحوها ويقلب أوجه الرأي في الإصلاحات الكبرى ليقوم بنصيبه فيها. إذ لا بد لنجاح النهضة واطراد تقدمها من أن يشعر الشعب بأنه واضع خططها وصاحب الرأي فيها .

٤ — تعديل طرائق الانتخاب حتى لا تكون حكومية بل تكون شعبية حقاً . وجعل أساس الانتخاب القرية والمدينة والإقليم حتى تتحقق الديمقراطية وحتى تمثل الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية في البلاد في مجالسنا النيابية أسوة بالناحية السياسية . أما تمثيل المرأة فيكون بالطريقة التي تلائم طبيعتها ومكاتها ورسالتها السامية . ٥ — إقرار الحكم الذاتي للقرى والمدن والأقاليم حتى تقوم هيئاتها المحلية المنتخبة بكافة شئونها ومراقبتها العامة . بمعاونة الفنيين من رجال السلطات المركزية التي تتولى توجيهها وتنسيق أعمالها ووضع خططها .

تخطيط المنشآت القروية الزراعية والاجتماعية والصحية والثقافية موحدة في معهد القرية . ففي توحيد الأعمال والمنشآت في القرية وقيامها على أساس التعاون اقتصاد كبير في النفقات . وفي تدريب أهل القرية على الحياة الجدية العامة تكوين لشخصية المواطن الصالح .

كما يعنى عناية خاصة بالطرق الريفية وبإعادة بناء الترى في الريف بيد أهله وتجهيز الأحياء الفقيرة في المدن لتهيئة المساكن الصحية للفلاحين والعمال وإيجاد قاعات عامة للتنوير العام . ومناقشة الشئون العامة . وإحياء الأعياد والمواسم .

وتلقى مسئولية محاربة الجهل في الكبار والعناية بالتعليم العام على مجالس القرى والمدن والأقاليم المحلية وعلى الحكومة معاً .

وتلقى مسئولية الأمن العام المحلية وإدارة الانتخابات على هذه المجالس المحلية كذلك . وتكون المعاونة الحكومية في هذه الشئون مقرونة بالتوجيه والتشجيع . وتتعهد المجالس المشار إليها شؤون الصحة وتوزيع المياه والنور وغيرها من المرافق العامة وتشرف على الأعمال التعاونية وكل ذلك في نطاق السياسة العامة للدولة .

على أن تنظم الأمور في دور الانتقال بحيث يشترك في مجالس القرية أهلها الذين لا يقيمون فيها مهما علا مركزهم في الدولة أو في الأعمال الحرة . وتكون الخدمة في القرية والعمل في مجلسها من مؤهلات النيابة في البرلمان والخدمة في الوظائف العامة . ولأجل تيسير الأعمال تكون القرى المتقاربة وحدة قروية تخصص الحكومة من خمسين فدانا إلى خمسمائة فدان لمرافقتها العامة والعناية بها . وتمنحها من المال ما يوازي ضرائب الأطنان فيها . وتكون زيادة ثمن الأراضي الناتجة من انتقالها من أراض زراعية إلى أراضى بناء من حقها وغير ذلك حتى نحقق لها ميزانيات خاصة . ٦ — تجديد أداة الحكم وجعلها مدنية لاسياسية والقضاء على المركزية في غير

ما هو ضرورى لصون كيان الدولة وضمان الوحدة القومية ككفالة حرية تصرف الموظفين المختصين في الأعمال الموكولة إليهم في أية جهة وجدوا . وإلقاء تبعثا عليهم بعد تخصيصهم بالضمانات التي تصون حقوقهم . وقصر مهمة الوزراء على التوجيه والرقابة ورسم الاتجاهات الجديدة .

انتهاج أساليب حرة وإدخال تعديلات جوهرية من شأنها أن تشيع الروح الديمقراطية بين الموظفين والأهالى . فيصدر الموظف في تصرفاته عن قاعدة أنه أمين الشعب وخادمه . ويتقدم المواطن إلى معاونة الموظف بوصف كونه مواطناً صديقاً . فيكون الموظف خادم الشعب والشعب صديق الموظف يعاونه في أداء واجباته العامة .

٧ — كفالة استقلال القاضى فلا تتدخل الحكومة في أمر التعيين والترقية والنقل والعزل وكفالة استقلال القضاء حتى يكون للشعب حق الالتجاء السريع للمحاكم والاتصال بالقاضى والشكوى إليه في جميع الأحوال ومهما كانت الظروف وتحريم كل تدخل حكومى في هذا الشأن .

السُّنُور الاقتصادية والاجتماعية :

١ — إنشاء ديمقراطية اجتماعية واقتصادية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية . وترسم فيها السياسة العملية الكفيلة بتعبئة موارد البلاد جميعها

على أساس بحوث فنية ومالية دقيقة للنهوض بالزراعة والصناعة إلى أوسع ما يحتمل مداها واستثمارها على أكل وجه لمضاعفة الثروة العامة حتى تتمكن البلاد من مواجهة الأعباء الاجتماعية الملحة ورفع مستوى المعيشة في سائر نواحيها .

وإذا كنا لا نتحيز لأي مذهب اجتماعي لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك النظريات التي تتقاسم العالم . فإننا نؤمن بأن الإصلاح الحقيقي العملي يستمد مبادئه من حاجات الناس . وأن البيئة هي التي تقرر نوعه ووسائله .

ونعلن صراحة أن أساس اقتصادنا القوي هو في رفاهية الفلاح والعامل ورفع مستواهما الاجتماعي ليكونا ركنًا من أركان النهوض في البلاد .

وخططنا هي زيادة الثروة القومية بإنهاض الزراعة والصناعة والتجارة وباستغلال الموارد الطبيعية بأنواعها على أساس البحوث العلمية والنظم الفنية .

الزراعة :

١ — تنمية غلة الأرض .

تنويع المحصولات على أساس المصلحة العامة مستعينين بكافة الوسائل العلمية والآلات الحديثة .

إنشاء الصناعات الزراعية حتى يشغل الفلاح أوقات فراغه ويزيد في أسباب رزقه ويستغل خامات بلاده .

٢ — التوسع في المساحات المزروعة لإصلاح الأراضي البور والاتجاه إلى الصحارى لاستغلال أكبر قدر يستطاع فيها بالانتفاع بمشروعات الري الكبرى وبالمياه الجوفية ومياه الأمطار والزائد من مياه الفيضان . والاهتمام بشئون الصرف وتعميمها في البلاد لما يترتب عليها من زيادة الإنتاج وتحسين صحة الإنسان والحيوان والاستعانة في ذلك كله بالبحوث الفنية .

السياسة الزراعية :

١ — لن تكون لمصر سياسة زراعية سايمة إلا إذا قامت على حماية الفلاحين .

فالفلاحون هم ينبوع الدائم لشباب الأمة وصحتهم وزيادة عددهم أمران أساسيان لبناء الدولة . وإن قوة مصر وسعادتها قائمة على الأرض وستظل قائمة على الأرض ولا سبيل للرخاء ما دام الفلاح فقيراً .

وهنا نعلن الحقيقة القومية الخالدة . وهي أن أراضى الوطن يجب أن تبقى وقفاً على المواطنين المصريين بوصف كونها موطناً لهم وسبيلاً لمعايشهم .

إن بلادنا فسيحة وميادين استثمار الأموال فيها واسعة متنوعة . ومصر ترحب بمشاركة الأجانب بعلومهم وخبرتهم وأموالهم في أعمالها التجارية والصناعية . وتعرف لهم ما قدموه لها من خدمات وتريد استمرار تعاونهم معها في بناء مصر المأمولة . على أنه بسبب ضيق أراضيها الزراعية وسرعة زيادة سكانها نجد من أهم أسباب توفير معاشهم قصر ملكية هذه الأراضى على فلاحيها حتى ننشلهم من الفقر ومن البطالة .

٢ — وأراضى الوطن باعتبارها أساس الثورة القومية . ينطوى حق امتلاكها على واجب استغلالها مع رعاية المصالح القومية سواء أكان ذلك من ناحية وفرة الإنتاج وتركيزه . أو من ناحية حمايتها من المضاربات التجارية .

والقروض الزراعية تقدمها بنوك الدولة أو بنوك تحت إشرافها عن طريق الجمعيات التعاونية بشروط سمحة .

٣ — وأراضى الوطن حق لأهلها جميعاً فينبغى تيسير اقتنائها لكل مزارع يجد على أن توزع توزيعاً عادلاً يقوم على تشجيع ملكية الحقول الصغيرة . والاحتفاظ بحصة مناسبة من زمام القرية الملكية الصغيرة .

ويوضع حد أقصى للملكية الكبيرة فتكون الضرائب التصاعدية بعد هذا الحد الأقصى مما يجعل استثمار المال في غير الملكية الزراعية أجدى وأنفع .

وإذا وضع حد أقصى للملكية الكبيرة فينبغى كذلك وضع حد أدنى للملكية الصغيرة حتى لا تتجزأ بحالة لا تسمح بحسن استغلالها .

٤ — وتقوم السياسة الزراعية العامة على وفرة الإنتاج وتحبيب السكن في الريف

ورعاية مصالح الأهلىن جملعاً بتنظيم علاقات الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين .
على وضع يراعى فيه تحقيق العدالة الاجتماعية فى مجتمعهم الزراعى . ويكون للدولة
حق الرقابة والتحكيم .

٥ — تكون الجمعيات التعاونية أساساً لتحقيق وفرة الإنتاج وتخفيض مصاريف
الزراعة وتزويد الفلاحين بأدوات الزراعة وبالسماذ والبذور والمواشى والدواب وتخفيض
سعر فائدة القروض الزراعية وإرشاد الفلاحين إلى حسن استغلال الأراضى بتقديم
النصائح ونشر المعلومات .

• وعلى الدولة أن تضع لهذه الجمعيات النظم التى تعينها على أداء رسالتها وأن تقدم
لها المساعدات الكاملة .

الصناعة :

١ — العمل على إنهاض الصناعة بتدبير المواد الأولية والقوى المحركة الرخيصة
وتيسير المواصلات وتوفير سبل الائتمان الصناعى .

٢ — تشجيع إقامة المصانع وتوزيعها فى نواحى البلاد على أسس اجتماعية
واقتصادية . وتوزيع الأعمال بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية المحلية
والقروية وبين الشركات والأفراد بما يلائم الصالح العام .

٣ — حماية الصناعات الناشئة السليمة .

٤ — فتح مجال العمل الاقتصادى الحر للشباب المصرى بالتوجيه والإقراض
حتى نكفل فى جيل واحد تكوين كفايات صناعية مصرية مستنيرة .

٥ — ولرفع مستوى المعيشة ينبغى أن يكون هدفنا رفع مستوى الإنتاج إلى
أقصاء وزيادة الدخل وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة حتى يساهم كل
مواطن بنصيبه فى العمل لخدمة بلاده .

تعاون الزراعة والصناعة :

إن الرخاء القومى يستند إلى تعاون الزراعة والصناعة وإن من أهم الأعمال

التي ستواجهنا تحقيق الموازنة بين الإنتاج الزراعى والصناعى بالتدريج الذى يسمح للصناعة والزراعة معاً بالازدهار ووفرة الإنتاج .

فإن توفير العمل الكامل والمنتجات الصناعية والأجور الطيبة فى المدن المصرية يجعلنا نأمل فى زيادة الإنتاج والرخاء فى الريف المصرى .

العمال الزراعيين والصناعيين :

١ — حماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الاجتماعى بأقصى ما تحتمله موارد الدولة والعمل على أن يكون التأمين الشامل هو المهدف الأخير .
وتقرير أجور تناسب وفرة الإنتاج وإجادة العمل .

٢ — تنظيم شؤون العمل الزراعى والصناعى بحيث يكفل للعامل معيشة تتفق مع كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية وتنظيم جماعات العمال كأعضاء عاملين فى المجتمع والاعتراف بهيئاتهم العامة فى جميع الظروف والأحوال .

٣ — تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال على أسس اقتصادية وإنسانية .
وفضلاً عن ربط مصلحة العمال بالمصنع . نيسر لهم سبل المعيشة من مسكن وكساء وغذاء وعلاج . وتنشأ لهم المدارس والنوادر الرياضية والجمعيات التعاونية .

٤ — وضع ميثاق للعمل وإقامة هيئات دائمة للنظر فى شؤون العمل تجتمع فى فترات معينة للمساعدة فى حسم مشاكل العمال . وتتألف هذه الهيئات وقوامها كبار رجال الصناعة والعمال وتختص بأوجه الخلاف الرئيسية وتعاونها هيئات مماثلة ذات مستوى أدنى وتختص بأوجه الخلاف الأقل أهمية . فيتبادلون وجهات النظر المختلفة فى فترات دورية متقاربة ويتداركون المسائل التي يواجهها كل منهم فى الوقت المناسب فيتفادون المشاكل والصعاب .

إنهاء التجارة الداخلية والخارجية :

١ — إنعاش التجارة المصرية فى الداخل بمحاربة الاحتكار وتنظيم السوق تشجيعاً للمنافسة الصالحة .

٢ — توجيه تجارتنا الخارجية وفقاً للمبادئ التجارية على نظام يكون بمنجاة من القيود غير الاقتصادية . ويسمح بالمساواة في حق الحصول على المواد الأولية والوصول إلى الأسواق .

السُّنُونُ المالية :

١ — وضع مالية الدولة على أساس جديد يلائم الحالة الجديدة بتوجيه أموال الدولة لخير الأهلين جميعاً وحمايتهم من نفقات الزهو والزخرف ويكون تحقيق الحاجات الضرورية الأولى للسواد الأعظم من الأمة في المقام الأول من نفقات الدولة وتكون العناية بالمشروعات الكبرى التي تزيد في موارد الدولة من أهم الاتجاهات الحديثة .

٢ — إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب إعفاء تاماً إلى الحد الأدنى الضروري لرفع مستوى المعيشة . وإعفاء الملكية العائلية الصغيرة من أرض أو مسكن وكذلك الدخل الصغير الذي لا يزيد على ما هو ضروري للمعيشة من الضرائب .

وجعل أساس الضرائب تصاعدياً بما يتفق ومقتضيات العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي وتوزع الضرائب توزيعاً سليماً يضمن قوة شرائية كافية للفرد ويكفل حماية المنشآت الأهلية وتقدمها .

٣ — تمصير المرافق العامة الحيوية وجعلها تحت إشراف الدولة مباشرة .

٤ — تمصير السوق وتحرير الاقتصاد المصري من القيود المفروضة عليه .

٥ — تشجيع رؤوس الأموال المصرية على المساهمة بنصيبها الكامل في النهضة الاقتصادية .

٦ — توطيد الاستقلال المالي على دعائم بنك وطني مركزي تحت إشراف الدولة وتأمين بعض المصارف المالية .

نعاونه الخطط السياسية والاقتصادية لرفع مستوى المعيشة :

إن الجهود الاقتصادية لا تكفى وحدها لرفع مستوى المعيشة فى الطبقات العامة ولن يوجد تحسين ثابت مستقر ما لم يكن التعاون وثيقاً بين رجال الاقتصاد ورجال السياسة — لأن العبودية السياسية هى من أهم أسباب فقر الشعب . ومن الضرورى إذن اشتراك الخطط السياسية مع الخطط الاقتصادية لمكافحة الفقر . وسياسة تحرير الشعب هى التى تصلح أساساً لنظام اقتصادى ثابت . فينبغى تدعيم الحرية السياسية وحمايتها حتى تكون الديمقراطية المصرية حقيقة واقعة . وحتى نصل إلى تحرير اقتصادى مستقر .

الاستقرار الاقتصادى :

ولا بد من إقامة نظام اقتصادى متين لتنظيم الإنتاج وتنظيم موارد الدولة . ولا بد من اتخاذ تدابير اقتصادية تسمح للشعب بالتعجيل فى الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة لمسايرة التعاون الاقتصادى الدولى .

السُّنن الاجتماعية :

المجتمع المصرى

١ — إقامة المجتمع المصرى على أساس الدين والأخلاق والوطنية . وهى وحدها التى تقرر الحقوق والواجبات العامة معاً
الدين :

الدين يكفل للشعب أسمى المبادئ الروحية التى هى مصدر سعادته وقوته . وبالدين نعطى هذه الحضارة المادية تلك الناحية الروحية التى فقدتها ونقيم نهضتنا ورسالتنا على الإخاء والتعاون مع جميع الأديان .

٢ — ويكون الدين أساساً عملياً فى تربية الناشئة وفى حياة الأسرة . والأخلاق الكريمة أساس السلوك فى المجتمع .

٣ — بث روح التسامح الدينى عملاً بتقاليدنا التاريخية وبث مبادئ العدالة الاجتماعية فى الحياة المصرية العامة وتأييد حق كل فرد فى أن يعيش عيشة تتفق مع كرامة الإنسان .

التعليم :

١ — يكون نشر التعليم على أساس التعاون الكامل بين الشعب والحكومة وتقوم التربية على تعاون بين المدرسة والأسرة ويحقق هذا التعاون جميعات من الآباء والمعلمين فى جميع البيئات صغيرها وكبيرها .

٢ — تحقيق مرحلة من التعليم موحدة فى ثقافتها القومية وتوجيهها الوطنى . يشترك فيها أبناء مصر جميعاً . وتتجمل الدولة والإقليم والقرية أعباءها .

٣ — بث الشعور الوطنى فى نفوس الناشئة . وجعل التربية عملية تطبيقية لإعداد الناشئة للحياة الحرة بتكوين جيل مثقف يميل إلى الحياة القروية . وتكوين فلاح ملم بالزراعة الفنية والصناعات المحلية وكذلك تكوين العامل المستنير للنهوض بالصناعة على أساس الربط بين الدراسة وحاجات المصانع الحقيقية .

٤ — العناية بتعليم الدين وتيسير رسالته الشعبية .

٥ — مكافحة الأمية والجهل . وتنوير أفراد الشعب فى الشؤون العامة وتثقيفهم لتدعيم الصالح من العادات . وحماية الآداب العامة . وإثارة التعاون بين مختلف الطبقات .

٦ — العناية بالتعليم الفنى والعالى . والتوسع فيه بما يتناسب مع النهوض القومى وتطور العالم الاقتصادى والثقافى .

الصحة العامة :

١ — وضع برنامج عملى لتوفير الغذاء والكساء للفلاح والعامل والطبقات الفقيرة عامة وتيسير الحصول عليها .

- ٢ — توفير المياه الصالحة للشرب وتيسير استعمالها المنزلى .
- ٣ — تحسين حالة المساكن للطبقات العامة فى القرى والمدن . ومراقبة الأطعمة والمشروبات التى تقدم للجمهور . والعناية بالنظافة العامة والتخلص من الفضلات . وردم البرك والمستنقعات .
- ٤ — مكافحة الأمراض المتوطنة بطرائق حاسمة — التيفوس . الملاريا . البلهارسيا . الانكستوما . الرمد والجذام وغيرها .
- ٥ — العناية بالأطفال لتقليل نسبة الوفيات . ونشر التعاليم الصحية وجعلها إجبارية بالمرحلة الأولى فى التعليم .
- ٦ — توفير العلاج المجانى لكل محتاج إليه .
- ٧ — تشجيع إنشاء ملاجئ ومصحات للأطفال . والمصابين بأمراض مستعصية . ومنشآت للعناية بالحامل والولود . على أن يعتبر كل ما يصرف فى هذه الشئون من وسائل زيادة الثروة العامة والقوى الحية فى البلاد .

الأسرة :

- ١ — تدعيم الأسرة وتوثيق الروابط بين أفرادها وإدخالها فى عوامل التقدير فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية .
- ٢ — تنظيم أمور الأسرة فى شئون النفقة والزواج وغيرها . بما يكفل تحقيق غايات التراحم والتعاون بأوسع معانيها فى الظروف العصرية الحاضرة تمشياً مع روح الدين وأصول الشريعة .
- ٣ — إنشاء مجلس عائلى للنظر فى شئون الأسرة وإيجاد صندوق للأسرة يموهه القادرون من أفرادها بالمال .
- ٤ — إنشاء مجلس أعلى قومى للعناية بشئون الأسرة وبالتقاليد والعادات بوجه عام حتى تتطور بما يلائم العصر .

السباب :

نحن نؤمن بأن الواجب على كل جيل أن يهيئ الجيل الذى يأتى بعده ليكون خيراً منه وأوسع علماً وأعمق ثقافة وحق الجيل المقبل يسبق كل شئ فى المجتمع المستنير .
ونؤمن بأن ثروة الأمة الحقيقية فى شبابها . والأمة التى بها أحسن الشباب لها خير مستقبل .

ولتهئية نشء صحيح الجسم ، قوى الخلق مزود بالعلم والإيمان ، ينبغى :

١ — تقصى أحوال الأطفال والفتيان والفتيات والأهلين فى بيئاتهم الخاصة .
وتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لهم . ونشر القواعد الصحية للأمومة والطفولة فى أوساطهم . ومعاونتهم على الأخذ بأسبابها .

٢ — حماية الطفولة المشردة وإعدادها للعمل للقضاء على الجريمة فى بيئتها .

٣ — حماية الشباب إلى بلوغ الرشد فى المجتمعات العامة . بالبعد بهم عن مشاهدة الأفلام والمطبوعات التى تثير الفرائز والشهوات أو تدفع إلى الجريمة . وعن ارتياد الأماكن التى تتباح بها المسكرات أو تبعث إلى الفساد .

٤ — العناية بأوقات الفراغ . وتشجيع إنشاء النوادى الشعبية التى تضم إلى الملاعب الرياضية وضروب التسلية البريئة . المكتبات وقاعات الاجتماعات للمحاضرات العلمية المبسطة . والمناقشات فى الشؤون العامة والمحلية .

٥ — إعداد جماعات المرشدين الأكفاء والذاثرات الصحيات والاجتماعيات لرعاية كل هذه الشؤون .

٦ — تعميم دور الكتب فى المدن والريف وتشجيع الرياضة البدنية ونشر أديها وتشجيع الرحلات العلمية والتعارفية داخل البلاد وخارجها .

٧ — العناية بالتدريب العسكرى وبشئون الكشفة لتعويد الشباب على الخشونة وبساطة العيش . والاعتماد على النفس وحب الخير .

٨ — تدريب الفرق من متطوعي الشباب على شئون الإسعاف والهلل الأحر وتلقينهم المبادئ الإنسانية .

٩ — ترقية الأغاني القومية السامية المقاصد والرفيعة المعاني .

١٠ — عقد مؤتمرات سنوية لتوجيه نهضة الشباب وتحقيق التعاون بين أنديةهم وتنظيم المباريات العامة بينهم .

المدينة :

١ — تـمـل كل مدينة ما تستطـع في محيطها على توفير أسباب العيش لأبنائها وتهيئة أنواع العمل لهم . واستغلال مرافقها وخاماتها . وتشجيع المنشآت الصناعية في دائرتها .

٢ — تنشئ المدينة حولها مستعمرات زراعية صناعية اجتماعية لرعاية الأحداث . وتعليمهم إحدى المهن بعد تمام المرحلة الأولى من التعليم . وتدريبهم على إدارة شئونهم بأنفسهم وتنمية الروح الوطنية فيهم . وبث أسباب التعاون العملية بينهم ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمع سعيد .

المراكز الاجتماعية في القرى والمدن :

١ — تؤسس لجان من كرام كل قرية وكل حي في المدينة لمعاونة المراكز الاجتماعية في نشاطها . وجمع الزكاة والتبرعات والإعانات لمساعدة العائلات ذات الأطفال الكثيرة .

٢ — يقوم المفكرون والأعيان والنواب ورجال الأعمال والأطباء ورجال الإدارة والتعليم بمعاونة المراكز الاجتماعية . والمساهمة في أعمالها وتعضيدها بالفكر والمال والعمل .

هذه مقترحات في تدعيم بناء النهضة السياسية وتركيزه على أسس قومية تعيد له سابق روعته وتكفل لهذه الأمة متابعة خطواتها في طريق العمل لمجدها ورفاهية بنينا والمساهمة بنصيب في السير مع العالم إلى خير الإنسانية .

وهذه هي دعوة إلى الصفوة المختارين من قادة الرأي ، لتعاون وإياهم على العمل على تعبئة جميع القوى في البلاد من شباب وشيوخ أفراداً وأحزاباً وهيئات وجهاهير للنهوض بالأعباء القومية المشتركة وبث روح الإيمان بمصر وإيثارها بالحببة الكبرى على أسس واضحة صريحة تصلح سنداً للرأي العام ودعامة مستقرة للإصلاح المنشود وبداية مباركة لأداء رسالة مصر على أقرب ما يكون إلى الكمال .

ونحن إذ ننشر هذه الدعوة نرجو أن يوافينا كل مواطن بما قد يعن له من ملاحظات تعين على استكمال الغاية منها أو توضيحها حتى تخرج البلاد منها بميثاق قومي يكون أساس الاستقرار وطليلة السياسات الثابتة .

وهذا الميثاق يعين على معالجة مشاكلنا الداخلية التي تتفاقم يوماً بعد يوم بحيث أضحي خطرنا يهددنا أكثر من أى خطر خارجي .

ولن يتوفر لأمة مجد خارجي ومكانة عالمية إلا إذا حققت مجدها الداخلي .

وفي هذه الساعات التاريخية الحاسمة تتوجه إلى المولى عز وجل بقلوب خاشعة ونفوس مطمئنة ليلهمنا السداد والتوفيق في خدمة هذا الوطن العزيز نقدم له خير تجار بنا وخلاصة تجارب غيرنا ونمحص الرأي بعد الرأي متعاونين في إخلاص ووفاء لبناء الغد المأمول والله معنا .

ليحيي الملك

لتحيي مصر

الأحد في : ١٦ ذوالحجة سنة ١٣٦٥
١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦

جبهة مصر

دعوة للشعب المصرى الكريم

إلى الاتحاد

لمضرة صائب المقام الرفيع على ماهر باننا

يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥

سادق:

أرحب بكم كل الترحيب ، وأشكركم على تفضلكم بتشریفنا فى هذه الساحة
المحيادة التى نفتتحها اليوم .

سادق:

إن « جبهة مصر » ليست حزبا ، إنما هى جبهة للمصريين جميعا . أمنيتها
أن تجمع القوى الحية فى البلاد أفرادا وجماعات حول مبادئ رئيسية ، للسياسة
الخارجية والداخلية ، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية .

فهى لا ترمى إلى جمع الناس حول أفراد لذاتهم ، إنما تجمع المواطنين حول برامج
لما تقرره من مبادئ وخطط ، وتدعو المواطنين إلى التعاون القومى التام فى كل وقت
وفى كل حين . التعاون فى الأعمال اليومية العادية ، والتعاون فى الأحوال الخطيرة
الاستثنائية . وتدعو إلى الاتحاد والالتفاف حول العرش .

الجبهة ما أنشئت إلا لمصر ، لخدمة مصر ، وللتفانى فى إسعادها ورفع سمعتها
عالية بين العالمين .

وهذه دعوتى للشعب المصرى الكريم إلى الاتحاد .

بنى وطنى :

فى هذه الساعات الحاسمة التى تتقرر فيها مصائر الشعوب ، يتجه كل منا بقلبه وشعوره نحو مصر الخالدة ، وهو أرسخ ما يكون إيماناً بربه وأمته ، وأعمق ثقة بإخوانه ومواطنيه ، وأقوى إحساساً بمسئوليته الذاتية أمام الله والوطن .

ونحن إذ نستشعر جميعاً جسامة ما تلقينه الأحداث العالمية علينا من تبعات ، ندرك تمام الإدراك ما يقتضيه الواجب الوطنى ، وينادى به الضمير الإنسانى فى أعماق نفوسنا من ضرورة مواجهة الموقف فى حاضره ومستقبله ، رجالاً كراماً تجمعنا وحدة الشعور بالواجب وبالشرف ، شرف أنفسنا ، وشرف بلادنا .

فالى إخوانى المواطنين من الساسة ، ورجال الفكر ، وأصحاب الرأى ، وحملة القلم ، ومن الشباب المثقف المتوثب للعمل ، ومن ذوى السواعد القوية فى المزارع والمصانع ، إلى إخوانى المصريين جميعاً ، أتوجه بالقول فى ساعة تفرض شدتها على كل مؤمن بحق بلاده أن يجهر بالرأى خالصاً لوجه الله والوطن .

لقد تفرقت فى مصر الكلمة منذ الثورة ، وانقسمنا شيعاً وأحزاباً ، وعم الاضطراب كل شىء ، وأصبحت مصر فى قلق لا تنعم باستقرار ، وتاريخها الحديث تسطره سلسلة من الأحداث المفاجئة .

إن شيئاً واحداً يدنى للأمة أهدافها ، ويحقق غاياتها ، ويجعل الفوز حليفها ، ذلك هو اتحاد أبنائها ، وتضامن هيئاتها ، وتعاون قادتها فى العمل لتحقيق مشيئتها . إن مصر وقد نهضت نهضتها الكبرى عقب الحرب العظمى الماضية للمطالبة بحريتها ، تريد اليوم أن تثب وثبتها الثانية والأخيرة لرفع كل قيد عن استقلالها ، وطلب الجلاء ، وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ، باعتبار هذا الوادى وطناً مشتركاً خيره لأهله جميعاً ، ومستقبله أمانة فى عنقهم جميعاً .

مصر التى كانت مهد حضارتين ، وكانت مركز العالم المتمدين عدة قرون ، تريد أن تسترد مكانتها الدولية ، وأن توثق روابط الأخوة بالدول العربية ، وأن توطد

التعاون معها بخطط عملية واسعة . وتريد أن تنمى العلاقات الودية ووسائل التعاون
الحر مع بريطانيا حليفها ، ومع الأمم المتحدة الصديقة ، وفقاً للتطورات العالمية الجديدة .
تريد الصداقة البريطانية صداقة حرة تكفل حقوق الجانبين ومصالحهما المتبادلة .
ونحن كمواطنين مصريين نضع بحق مستقبل مصر وسعادتها فوق كل اعتبار . إننا نريد
الجلاء لأننا نريد الحرية ونريد أن لا يشطر وادى النيل لأننا نرى الحياة في وحدته .
إن الشعب البريطانى قد بذل من التضحيات فى هذه الحرب ما يجعله خير
من يقدر تضحياتنا .

وما من شك فى أن إجابة المطالب المصرية مما يرفع سمعة بريطانيا العظمى
فى الشرق الأوسط ، ومما يضمن لها معاونة الكتلة العربية وصداقتها فى كل حين .
والصداقة الصحيحة هى التى تبني على الحرية والعرفان .

بذلك يتسنى لمصر النهوض بمتبعاتها الدولية فى عزة وكرامة ، وتستطيع أن تقوم
بإصلاحاتها الشعبية الكبرى ، اجتماعية كانت أم سياسية أم اقتصادية .
بنى وطنى :

إن السياسة الماضية لاتصلح أساساً للبناء فى عالم كل مافيه جديد ، والحياة
ابتكار وتجديد ، والوطن يريد أن تفكر ، وأن يكون تفكيرنا عميقاً وهادئاً لنحسن
الحكم على الأشياء . لانفكر فى اليوم فحسب بل فى الغد قبل اليوم ، لانفكر
فى أشخاصنا بل فى وطننا ومواطنينا . نريد أن نغير ما بنفوسنا ، وأن نتطور فى الحياة
آراؤنا ، حتى تتوجه ثورتنا الفكرية إلى الخير العام .

إن حضارة الشعوب أصبحت تقاس بما تبذل من جهود لرفع مستوى الطبقات
العامة وتحسين معيشتها . والعامل جدير بكل عناية وتشجيع ، مادام يؤدى واجبه
لبلاده كمواطن صالح ، فيعمل لوفرة الإنتاج وزيادة الإنتاج ، ويحمي أسرته .
ولقد تطورت فى عصر العدالة الاجتماعية الحديث معانى البر والإحسان ، منذ أن تقرر
على المجتمع حقوق هذه الطبقات .

إن شرف البلاد يستند قبل كل شيء إلى حماية الفقراء ، ودفع الكروب عن بيوت الضعفاء .

ونحن في عصر بعث اجتماعى وتجديد سياسى . ولا نهوض لشعب إلا بهوض طبقاته العامة . فالنهضة الصحيحة هى النهضة الشعبية التى تتآزر فيها جهود الأهلين جميعاً . فإن فى الشعب ذكاءً ، وفى الشعب فضائل ، وللكرامة الإنسانية حقوق معروفة فى تقاليدنا الموروثة .

إن أماننا شوطاً بعيداً لنحقق للسواد الأعظم منا معيشة كريمة ، ولا بد من زيادة موارد الثروة العامة ، ولا بد أيضاً من التضحية . والتضحية هى التى ترفع من قيمة العمل ، وتسبغ عليه روعة وجلالا .
بنى وطنى :

إن التطور السياسى والاجتماعى ، ليشعرنا جميعاً بما تحتاج إليه البلاد من إصلاح أداة الحكم ، وجعلها مصرية للمصريين جميعاً . وتحقيق ذلك منوط بالقضاء على المركزية فى غير ما هو ضرورى لصون كيان الدولة ، فنعترف للقرى والأقاليم بشخصيتها المعنوية وحقتها فى الحكم الذاتى . فتقوم هيئاتها المحلية بشئونها جميعاً وتتعاون فى تنسيق أعمالها ، ويساهم إذن كل مواطن فى قريته كبيراً كان أو صغيراً ، غنياً أو فقيراً ، بنصيبه فى شئونها العامة .

والقضاء على المركزية كذلك يكفل للموظفين المختصين حرية التصرف فى ما هو موكول إليهم من الأعمال ، ويبقى عليهم تبعاتها فيستردون كرامتهم ، وتنمو فيهم روح الابتكار بعد تحصينهم بالضمانات التى تكفل حقوقهم ، ويكون للوزراء التوجيه والرقابة ورسم الاتجاهات والخطط الجديدة .

والقضاء على المركزية فيه استقرار للحكم ، واستقرار الحكم يكون كذلك بإصلاح النظام الحزبى حتى يكفل للأعضاء جميعاً حرية واشتراكاً فعلياً فى الرأى ، وبإصلاح طرائق الانتخاب حتى تكون شعبية حقاً ، وبإقرار نظام التعاون الوثيق

بين الأحزاب ، حتى توجد في البلاد سياسة موحدة معتدلة ، صريحة ثابتة .
واستقرار الحكم يكون فوق كل شيء بشيوع روح الشورى في البلاد ، ونشر
الحقائق على الشعب كلما سمحت المصلحة العامة ، حتى يوجد الرأي العام المستنير ،
ولا تؤذى الكرامة القومية .

وعلى الصحافة الوطنية تبعات جسيمة . فواجبها الأول أن تتيح الفرصة للأمة
للقوف على كافة الحقائق والسياسات والأعمال ، حتى تستطيع الأمة الحكم عليها بما
تراه من تأييد أو انتقاد .

نريد حكما ديمقراطياً حراً ، تحترم فيه كرامة الفرد ، ويعيش في ظله الرأي الحر .
أن الديمقراطية تعاون حر بين السلطات جميعاً ، تعاون حر بين أحزاب حرة ، تعاون
حر بين الشعب والصحافة والبرلمان والوزارة والعرش لإسعاد البلاد . والعالم لا يسعد
إذا ضعف الإيمان أو تزعزعت الوطنية ، وعلى الوطنية الرشيدة تبني الديمقراطيات
العظيمة . فالوطنية أقوى البواعث التي عرفت من فجر التاريخ في دفع الناس إلى العمل
النيل ، وقوتها الروحية مبعث الابتكار والنهوض للبشرية ، وأساس طبيعي صالح
للتفاهم الدولي والتعاون العالمي .

الوطنية الخالصة لا تطلب شيئاً ، ولا تسعى وراء شيء . تعمل وتنتج ، لأنها
لا تستطيع إلا أن تعمل وإلا أن تنتج . هذه الوطنية هي التي توحى بالدعوة إلى جبهة
وطنية مصرية في ساحة محاربة قومية . تعمل في إيمان ونزاهة لتعبئة عامة وتعاون تام
بين المفكرين من صفوة الأمة وغيرهم من المواطنين الصالحين رجالاً ونساء ، شيوخاً
وشباناً ؛ أفراداً وجماعات ، لنقص ما في مجتمعنا من عيوب ، وما في نظمنا من نقص
مستعنيين بكل ذى خبرة وتجربة وعلم .

وفي الشؤون العامة أهداف ووسائل ، وموارد وخطط ، وتقدير وتأخير ، وبطء
وسرعة ، ومشكلات وحلول ، منها مسائل كبرى قد يكون أثرها عظيماً في حياة
الأجيال المقبلة . هي مسائل ينبغي أن تجتمع عليها كلمتنا ، فإذا انعقد الرأي في جو من

التفانم أصبح برنامجاً قومياً شاملاً لشئوننا الخارجية والداخلية ، ودستوراً للإصلاح يكفل اطرادَهُ ولو تتابعت الحكومات .

دعوة إلى الإصلاح تنفذ إلى صميم الحياة المصرية ، وتعشى جميع البيئات ، توصل إليها حقوقها وتطلب معونتها ، حتى يدرك الشعب كله معنى الحياة الجديدة ويحس أثرها ، فيقوم بنصيبه في كفالتها ودعمها ، ويؤدي واجبه في استقرارها وتقديمها دعوة تعبد طريق العمل لشبابنا ، وتعدده للبناء والإنشاء والتجديد . دعوة إلى الأمة للاتحاد حول راية الوطن ، والالتفاف حول العرش . وعرش مصر مكين عزيز في قلوب المصريين جميعاً ، يجد في الشعب سنده كما يجد الشعب فيه عماده .

ففي القرن الماضي أسس محمد على الكبير مصر الحديثة ، وقرر مصيرها ، وحقق استقلالها . ثم بدأ الملك المصالح فؤاد الأول عهداً جديداً ونهضة شاملة مستنيرة . وفي عصر فاروق العظيم تستكمل مصر بعون الله أسباب عزتها ، وتأخذ بين العالمين مكانها .

إن الأمور ليست هينة ولا ميسرة ، وأمامنا عمل شاق يتطلب جهاداً متواصلاً واستقراراً سياسياً مكيناً ، لا يقوم إلا على تعاون وثيق واتحاد دائم ، يبذل في تحقيقه المواطن الصالح جهوده . ومن أول واجبات كل حكومة أن تبعث روح الثقة والتفانم العام ، وأن توطد دعائم الاتحاد القومي ، فبغيره لا تتحقق الأهداف العظمى ، ولا يتم النهوض بالإصلاحات الكبرى ، التي تحصل الاستقلال وتصون الحريات وتكفل الرخاء . وإن المصلحة العليا للبلاد لتقتضيها اتخاذ تدابير حازمة ، للقضاء على المواطن التي تنبت فيها روح التنافر والشقاق .

إن السياسة الوطنية لا تقوم إلا على التعاون والتعاطف . والسياسة الوطنية ترتبط بمصالح الوطن العليا ، فمن يخدم وطنه فهو صديق الوطن وصديق المواطنين جميعاً . ومن يسىء إلى بلاده ، فهو عدو الوطن والمواطنين جميعاً . وأصدقاء مصر سواء في شرف خدمتها ، يتعاونون في وفاق ونزاهة ، لا يحذوهم إلا إيمان صادق بالعدل

والحق ، والحق وحده هو الكفيل بإرضاء الناس جميعاً . وهو الأساس الصحيح لكل اتفاق دائم بين البشر ، وكل سلام وطمأنينة بين الشعوب . والحق هو الشيء الخالد الذى بنى عليه أجدادنا مجدهم ، وكسبت به أمتنا سمعة عالية وشهرة عتيدة .

إن الخلاف فى رأى ليس عملاً عدائياً ، فقد لا يختلف فى رأى إلا الأصدقاء الأمناء ، وقد يكون أحسن الأصدقاء فى أشجع الأعداء . وإن أكبر الساسة قلباً ، وأبعدهم نظراً ، هو الذى يجعل من العدو الشجاع ، صديقاً وانياً ، وولياً حمياً .

بنى وطنى :

إن الفترة التى تمر بنا هى أعظم فترات التحفز والعمل والأمل . وكما ننظر إلى ماضينا بفخر وإباء ، ينبغى أن نتطلع إلى مستقبلنا بأمل وعزم ومضاء . فلنعاهد أنفسنا على أن نقطع هذا الشوط معاً ، شعارنا الاتحاد والحرية فى ظلال القانون والنظام .

وإذا كانت البلاد أجمعت على الدعوة إلى الاتحاد ، فإن واجب القادة والسياسيين أن يحولوا هذه الدعوة القوية إلى برامج واقعية ، فلسنا نعيش فى عصر التصريحات النظرية ، إنما نعيش فى عصر الخطط العملية الحاسمة ، التى تبني عليها السياسة الثابتة للبلاد .

نحن نواجه حالة ليس لها مثيل فى تاريخنا . سنصادف عقبات ، والعقبات تغلب عليها بالإيمان والمثابرة . إن أعظم تهديد يمكن أن نواجهه مرده إلى الشك وانعدام الثقة . وإذا كان هذا الأمر خطراً فى كل وقت ، فإنه يكون كارثة فى العصر الذى نعيش فيه .

ولا سبيل إلى تفادى الشكوك إلا بالصراحة التامة ، والاعتماد على الحق ، والتشاور الحر .

وإذا ارتفعت المصلحة الوطنية فوق كل شيء ، تُصان الحقوق العامة كأمانة مقدسة . نحن نؤمن بما للمواطنين من حق فى التعبير عن رغباتهم بحرية ، ومن حق فى استعادة هذه الحرية إذا ما سُلبت .

ونؤمن بأن من حق الهيئات كافة ، التمتع بحرية وحقنق مساوية . وهذه الحقوق يقابلها واجب وطنى رفيع ، هو الحد من هذه الحريات لتلتقى كل هيئة بغيرها من الهيئات فى رسم سياسة قومية تؤيدها أمة متحدة ، وما عداها يبقى للتنافس الصالح بين الأحزاب ، حتى تكشف البلاد وجه الحق فيه .

وإذا اقتضت السياسة القومية زمالة ودية بين كافة الأحزاب ، فإنها تقتضى كذلك تأييداً تاماً من المواطنين الصالحين .

والشعب المصرى يفهم القول الصريح ، ويجب أن يسمع الحقيقة البسيطة الحرة بغير طلاء . والشعب المصرى كفؤ لإبداء رأى حاسم فى المسائل القومية ، متى قدمت له البيانات والوقائع الصحيحة .

وكما اتسع فهم المواطنين الصالحين للسياسة العامة ، ازدادت دعائم الاتحاد قوة ومتانة ، فإن بناء الاتحاد يحتاج إلى قوة الشعب الأدبية والمعنوية .

نريد أن ننسى الحن والفتن التى مرت بالبلاد وكانت سبب الانقسام ، حتى نستقبل عهداً جديداً هو عهد الاتحاد والصداقة الوثيقة ، بين أحزاب متساندة متعاونة فى توجيه مجرى التاريخ المصرى لخير الوطن . فالإتحاد هو مفتاح حريتنا ، والاتحاد سيظل محور سياستنا .

بنى وطنى :

إن لم أكن أمثل حزباً أو جماعة ، فإنى واثق من أننى أعبر عن أمنية عزيزة يشترك فيها جميع المصريين ، هى تحقيق الوحدة .

أما الوسائل العملية التى تتبعها ، فهى إلى جانب ما تقترحه الأحزاب وما يراه المفكرون ، مانراه من دعوة رجال كل حزب لمشاورات حرة . ومتى تيسر استخلاص الأسس والقواعد التى يرضاها الجميع ، نتقدم إلى دعوة ممثلى الأحزاب والمفكرين للتفاهم على وضع برنامج شامل ، هو الميثاق القومى الذى يعتنقه كل مصرى .

فإذا وضع نظام ثابت لمعالجة المشكلات التى تقتضى حلولاً قومية ، وإذا تقرر

عقد مؤتمر سنوى للأحزاب تعرض فيه الشئون الجديدة ، والشئون التى لم تجد الحل
الملائم ، كفلنا للميثاق القومى تجدداً وتأيداً .

بهذا كله . وبما ذكرنا من وسائل سياسية ، وبسطنا من فضائل قومية ، ننشئ
ديموقراطية حرة ، سياسية واجتماعية واقتصادية .

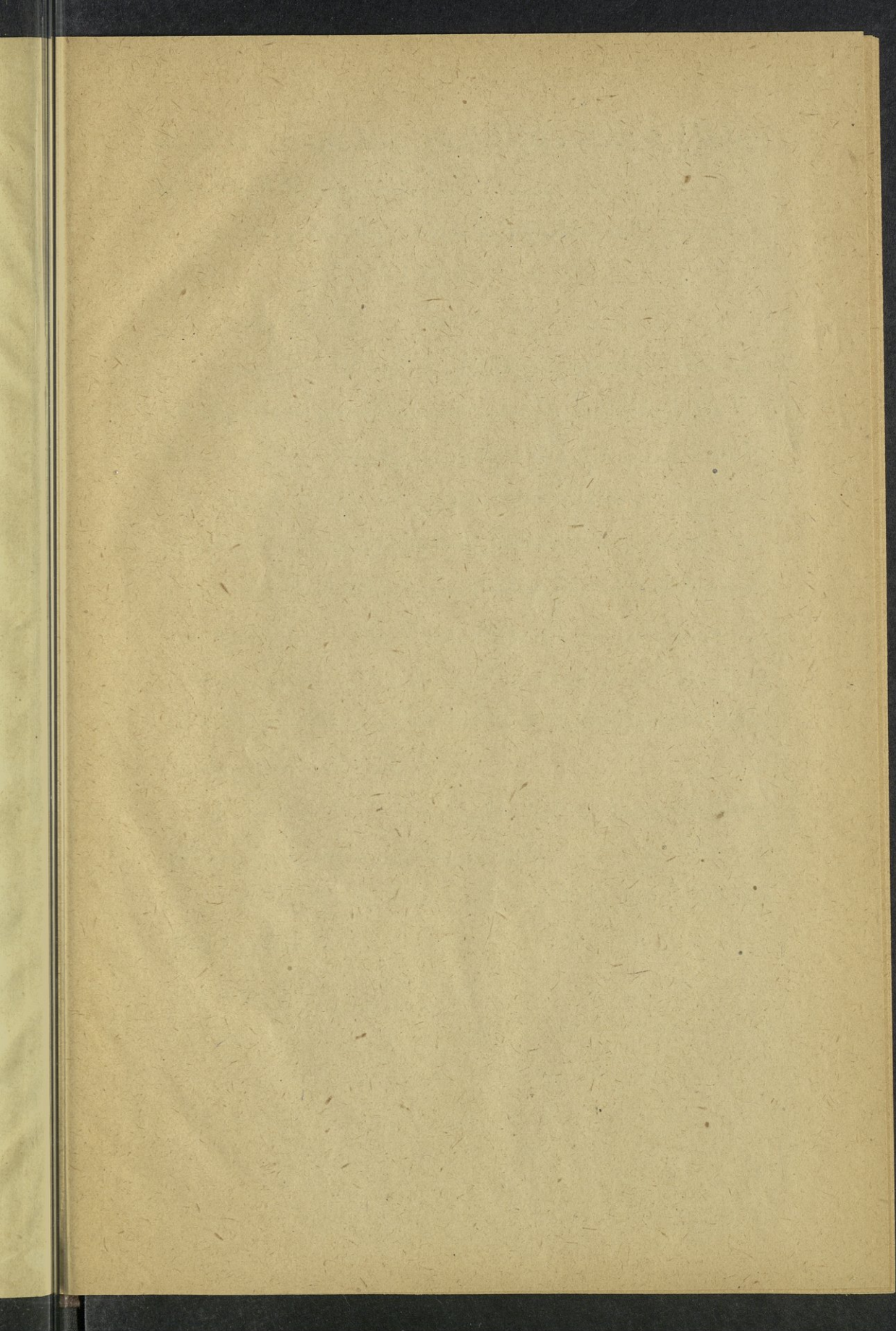
بنى وطنى :

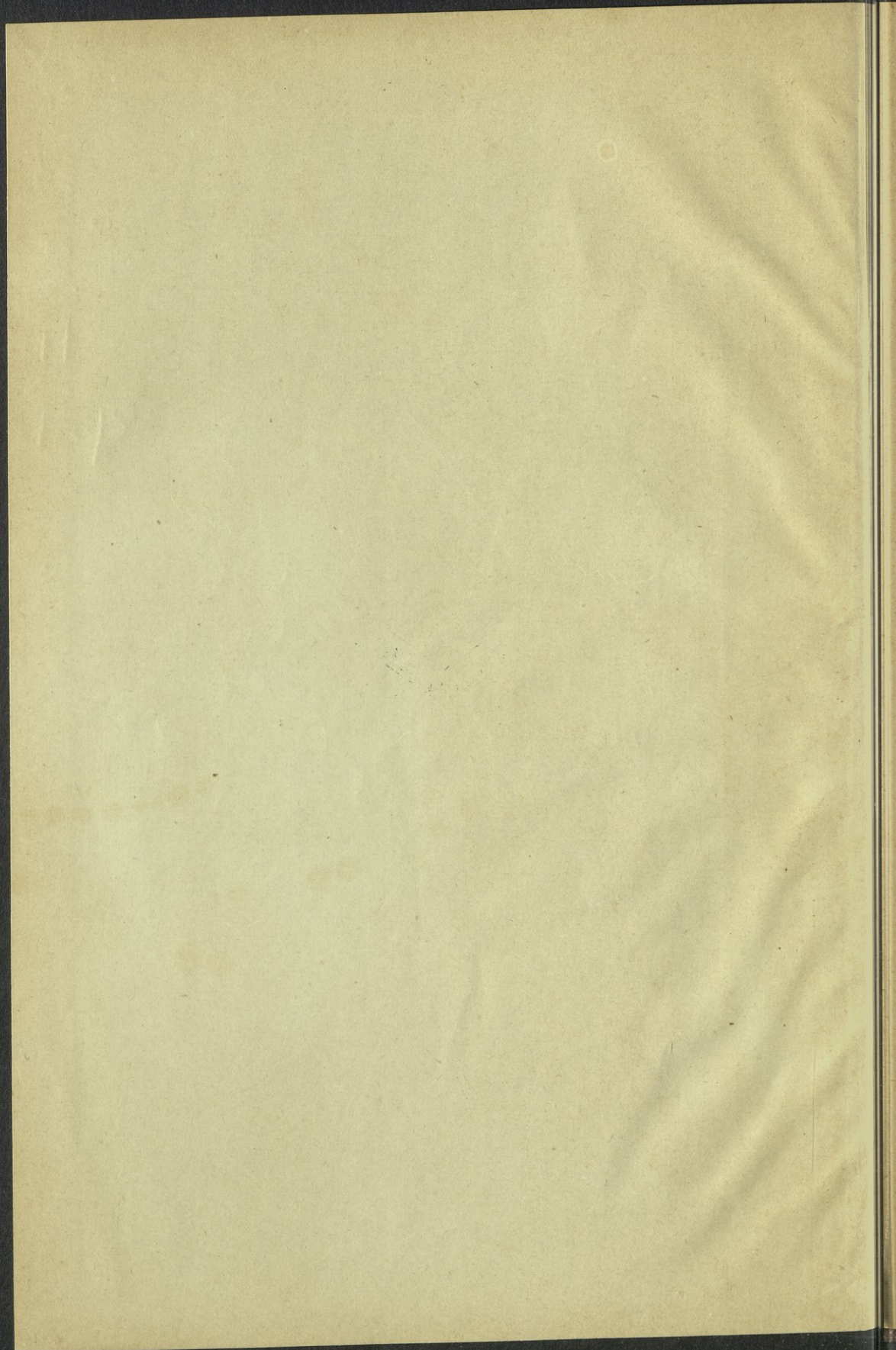
هذه سبيلى أدعو إليها مخلصاً ، فمن كان يؤمن بحق وطنه عليه ، فليقف اليوم
فى صف مصر مجاهداً بعزمه وقلبه ، مناضلاً بروحه ولبه . وهأنذا أتقدم إلى هذه الأمة
الكريمة بدعوة قومية لاتزال من أحد ، ولا تظلم مواطناً ، أريد بها وجه الله والوطن
والملك . دعوة إلى مشاورات عامة حرة فى هذه الساحة المحايدة القومية ، دعوة إلى جبهة
وطنية مصرية ، ميثاق سياستها الخارجية تحقيق أهداف البلاد القومية وحقوقها الوطنية .
وبرنامج سياستها الداخلية الاستقرار فى حياتها الدستورية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .
هذه سبيلى وتلك دعوتى ، أتوجه بها مخلصاً وأنا عامل فى الصفوف ، تاركا
تأييدها ونصرتها لمن يؤمن بها ويسلك طريقها . فإننا لا نريد إلا اتحاداً حراً مستنيراً ،
وليد التشاور الحر والاعتناع الصحيح ، اتحاداً لا ينعقد لتأييد هيئة أو جماعة ، إنما ينعقد
لتأييد مصر فى أداء رسالتها الكريمة .

إن الساعة عصبية ، وإن المواقف التى تشف عن الرجولة هى وحدها التى تستطيع
إنقاذ مصر ، وإنقاذ مصر من شأن المصريين جميعاً .

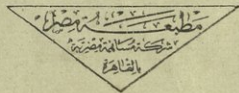
« وأن ليس للإنسان إلا ماسعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء
الأوفى » . والله معنا .

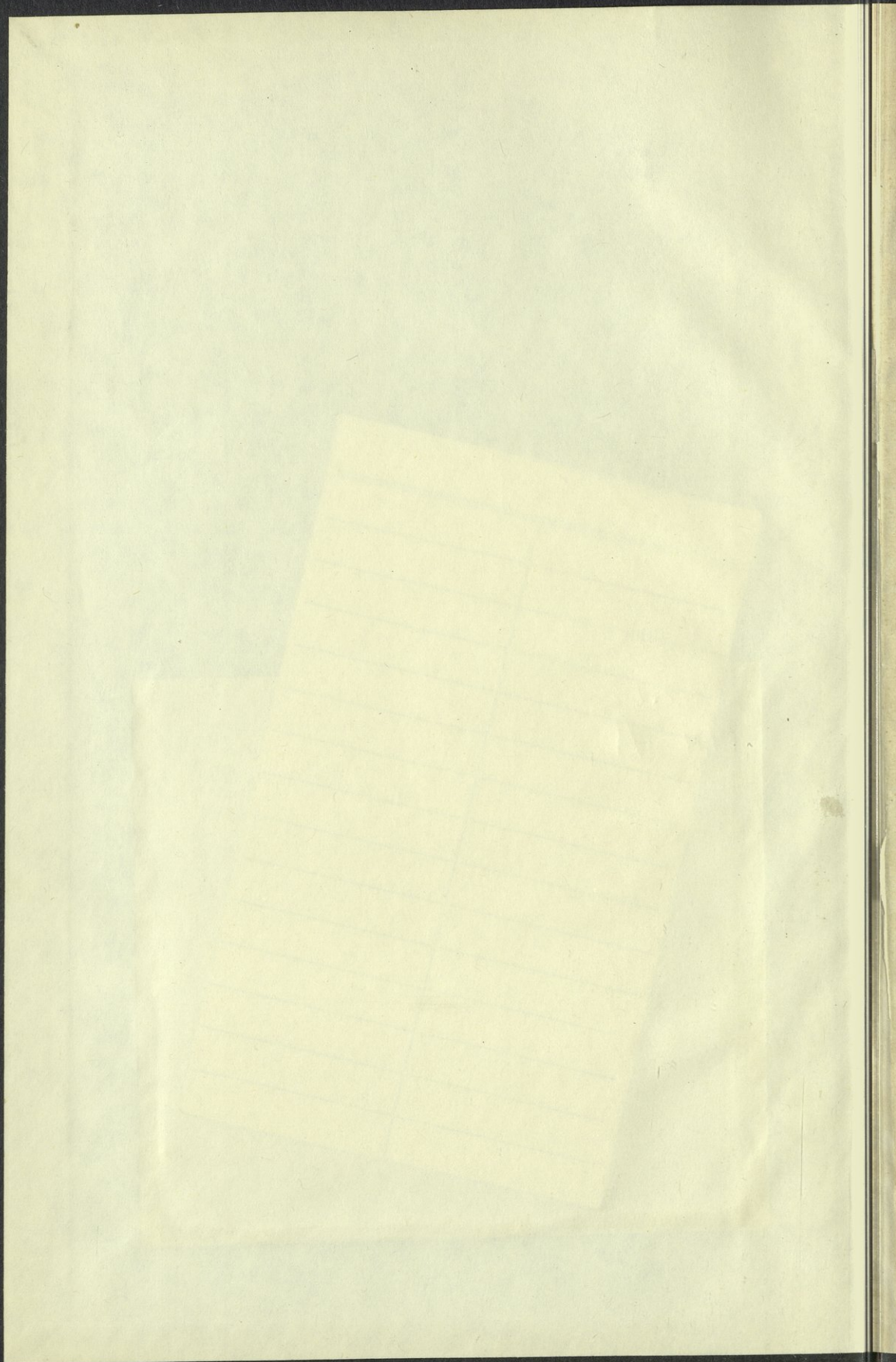
السبت فى : ٥ ذوالحجة سنة ١٣٦٤ هـ
١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ م





٧
 ٩
 ١
 ٤
 ٥
 ٧
 ١١
 ٩٠





327.62: M11mA

مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية

والداخلية والسياسة الاقتصادية .

327.62

M11mA

327.62:M11mA:c.1

ماهر، على

مبادئ رئيسية للسياسة الخارجية والداخ

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01016264

327.62
MU MA
C.1